● أخبار قصيرة

الأمم المتحدة: غير مسموح إجراء تجارب نووية تحت أي ظرف

قالت الأمم المتحدة، في بيان الخميس، إنّ «التجارب النووية غير مسموح بها بتاتاً تحت أي ظرف».
وكان ترامب، أمر وزارة الحرب (البنتاغون)، بالبدء الفوري في اختبار الأسلحة النووية، وذلك لأول مرة منذ ٣٣ عاماً، وقبل بدء اجتماعه مع نظيره الصيني، شي جين بينغ، بدقائق.
وكتب ترامب على منصة «تروث سوشيل»، «بسبب عمليات الاختبار التي تُجريها دول أخرى، أصدرت تعليماتي لوزارة الحرب بالبدء في اختبار أسلحتنا النووية بالمثل، ستبدأ هذه العملية على الفور»، مضيفاً: «روسيا تأتي في المرتبة الثانية، والصين في المرتبة الثالثة بفارق كبير، لكنها ستكون على قدم المساواة في غضون ٥ سنوات».
وفي أول تعليق روسي، قال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، للصحفيين «ذكر الرئيس ترامب في بيانه أن دولاً أخرى تختبر أسلحة نووية، لكننا حتى هذه اللحظة لم يكن لدينا علم بأن هناك من يجري مثل هذه التجارب».
بدورها، حثت وزارة الخارجية الصينية واشنطن على الالتزام بوقف التجارب النووية، والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجي العالمي.

هجوم روسي واسع على محطات الطاقة الأوكرانية

شنّت روسيا، فجر يوم الخميس، هجوماً واسعاً بالصواريخ والمسيّرات على بنى تحتية للطاقة في أوكرانيا، ما تسبّب بانقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء واسعة من البلاد وأوقع عدداً من الجرحى، وفق السلطات الأوكرانية.
وقالت وزيرة الطاقة الأوكرانية، سفيتلانا غرينتشوك، عبر الشبكات الاجتماعية، إن «روسيا تشنّ مجدداً هجوماً واسعاً بالصواريخ والمسيّرات على بنى تحتية للطاقة في أوكرانيا».
وأشارت شركة «دتيك» المزودة للطاقة إلى أن تجهيزات المحطات الحرارية في مناطق أوكرانية عدة «تضرّرت بشدّة»، مندّدة بـ«ثالث هجوم كبير على محطاتها الحرارية منذ مطلع تشرين الأول».
وأعلنت هيئة «أوكرنرغرو» العامة للطاقة عن انقطاع شامل للتيار الكهربائي في أغلب أنحاء البلاد في ساعات الصباح الأولى، قبل أن تتحوّل الانقطاعات إلى تقنين مؤقّت لإعادة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك على الشبكة.

شي جين بينغ: الصين مستعدة لإعفاء بضائع دول إفريقية من الرسوم

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أن بكين مستعدة لإعفاء جميع البضائع القادمة من الدول الإفريقية التي تربطها علاقات دبلوماسية بالصين من الرسوم الجمركية إعفاءً كاملاً.
وقال شي جين بينغ في الاجتماع غير الرسمي الـ٣٢ لزعماء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ «أبيك»: «نحن مستعدون لتقديم إعفاء كامل من الرسوم الجمركية للدول الإفريقية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين».
وأشار إلى أن الصين قد أعفت الواردات من الدول الأقل نمواً التي أقامت علاقات رسمية مع بكين بشكلٍ كامل من الرسوم الجمركية.

خفض الوجود العسكري الأميركي في أوروبا.. إعادة تموضع أم بداية انسحاب استراتيجي؟

الوفاق/ في خطوة أثارت اهتماماً واسعاً في الأوساط السياسية والعسكرية، أعلنت الولايات المتحدة في أواخر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥ عن نيتها خفض عدد قواتها المنتشرة على الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي، مع الإبقاء على نحو ألف جندي في رومانيا. وبينما شددت واشنطن على أن القرار لا يعني انسحاباً من أوروبا، بل يُعد «تعديلاً» في الانتشار العسكري، وتباينت ردود الفعل بين من اعتبره مؤشراً على تراجع الالتزام الأميركي تجاه الحلفاء الأوروبيين، ومن رأى فيه إعادة تموضع طبيعية في ضوء أولويات استراتيجية جديدة.
تتطلب هذه الخطوة قراءة معمقة لأبعادها المتعددة، بما يشمل الخلفيات السياسية والعسكرية، موقف حلف الناتو، تداعيات القرار على الأمن الأوروبي، ردود الفعل الإقليمية، والدور المتنامي لأوروبا في حماية نفسها.
كما تفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان هذا التحول يمهد لبداية انسحاب تدريجي أميركي من القارة العجوز، أو أنه مجرد إعادة توزيع للقوة في سياق عالمي متغير.

خلفيات القرار الأميركي

منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، بدا واضحاً أن السياسة الخارجية الأميركية ستشهد تحولات جذرية، لا سيّما في ما يتعلق بعلاقات واشنطن مع حلفائها التقليديين. فقد أعاد ترامب التأكيد على مواقفه السابقة التي تطالب الدول الأوروبية بتحمل مسؤولياتها الدفاعية وزيادة إنفاقها العسكري، معتبراً أن الولايات المتحدة «لا يمكنها الاستمرار في دفع فاتورة الدفاع عن أوروبا».
في هذا السياق، جاء قرار خفض القوات الأميركية في أوروبا كترجمة عملية لهذه الرؤية، إذ أعلنت وزارة الدفاع الأميركية عن تعليق مناوبات فرقة كانت تنشر عناصرها في دول مثل رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا والمجر.
إلى جانب التغير في القيادة السياسية، تواجه الولايات المتحدة تحديات استراتيجية متزايدة في مناطق أخرى من العالم، أبرزها التوتر مع الصين في المحيطين الهندي والهادئ، والتصعيد في الشرق الأوسط. هذه التحديات دفعت واشنطن إلى إعادة توزيع مواردها العسكرية بما يضمن الجاهزية القصوى في مناطق التوتر، دون التخلي الكامل عن التزاماتها في أوروبا.

رومانيا في قلب المعادلة

رومانيا، التي ستبقى فيها نحو ألف جندي أميركي، تحتل موقعاً استراتيجياً على الساحل الغربي للبحر الأسود، وتشكل نقطة ارتكاز أساسية في بنية الدفاع الأطلسي. وتضم البلاد قواعد عسكرية حيوية مثل قاعدة «ميخائيل كوغالنيسيانو» الجوية، ومنظومة الدفاع الصاروخي في «ديفيسيلو»، التي لا تزال تعمل بكامل طاقتها.
سارعت بوخارست إلى التأكيد أن القرار الأميركي لا يعني انسحاباً، بل هو جزء من إعادة انتشار متفق عليها مسبقاً. وقال وزير الدفاع الروماني يونوت موستيانو إن «القدرات الاستراتيجية لم تتبدل»، مشدداً على أن «العلم الأميركي سيظل مرفوعاً في المواقع الثلاثة الأساسية».
من جهته، أكد الجيش الأميركي أن «الخطوة لا تمثل انسحاباً من أوروبا، ولا تعكس تراجعاً في الالتزام تجاه الناتو»، بل تُعد «مؤشراً إيجابياً نحو تعزيز القدرات والمسؤوليات الأوروبية».

موقف حلف شمال الأطلسي

حلف شمال الأطلسي لم يتأخر في الرد على القرار الأميركي، إذ وصفه بأنه «تعديل اعتيادي» في الانتشار العسكري، مؤكداً أنه أُبلغ مسبقاً بهذه الخطوة. وقال مسؤول في الحلف إن «الوجود الأميركي في أوروبا لا يزال أكبر مما كان عليه قبل عام ٢٠٢٢»، في إشارة إلى التعزيزات التي أُرسلت بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.
أحد أبرز المخاوف التي أثيرت عقب الإعلان الأميركي تمثلت في مدى التزام واشنطن بالمادة الخامسة من ميثاق الناتو، التي تنص على أن أي هجوم على دولة عضو يُعد هجوماً على جميع الأعضاء. إلا أن الولايات المتحدة سارعت إلى طمأنة الحلفاء، مؤكدة أن «التعديل لا يغيّر البيئة الأمنية في أوروبا»، وأن التزامها بالمادة الخامسة «ثابت وواضح».

أوروبا أمام مسؤوليات جديدة

في ظل التراجع النسبي للدور الأميركي، بدأت بعض الدول الأوروبية باتخاذ خطوات لتعزيز وجودها العسكري شرق القارة. فقد أعلنت فرنسا عن نيتها رفع عدد جنودها في رومانيا من ١٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ جندي، في مؤشر واضح على تنامي الدور الأوروبي في حماية الجبهة الشرقية للناتو.
يرى محللون أن ما يجري ليس انسحاباً أميركياً بقدر ما هو «تدوير للأدوار» داخل الحلف، إذ تركز الولايات المتحدة على تقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي، والتدخل السريع عند الحاجة، بينما تتولى الدول الأوروبية مسؤوليات أكبر في الدفاع المباشر.

تداعيات القرار على الأمن الأوروبي

من زاوية أخرى، يرى بعض المراقبين أن خفض القوات الأميركية في أوروبا قد يُفسَّر على أنه مكسب استراتيجي لروسيا، خصوصاً في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا وتصاعد التوترات على الجبهة الشرقية للناتو.
فوجود القوات الأميركية كان يشكل رادعاً نفسياً وسياسياً لأي تحرك روسي محتمل، وغيابه قد يُنظر إليه في موسكو كفرصة لإعادة توسيع النفوذ أو اختبار مدى تماسك الحلف الغربي.
في المقابل، يرى آخرون أن القرار قد يدفع الدول الأوروبية إلى تعزيز تعاونها الدفاعي، سواء داخل إطار الناتو أو عبر مبادرات مستقلة مثل «المجموعة الأوروبية للتدخل السريع». هذا التحول قد يؤدي إلى نشوء بنية دفاعية أوروبية أكثر استقلالية، وهو ما طالما دعت إليه فرنسا وألمانيا.

الخطوة تفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان هذا التحول يمهد لبداية انسحاب تدريجي أميركي من القارة العجوز، أو أنه مجرد إعادة توزيع للقوة في سياق عالمي متغير

قراءة في التوقيت والدلالات

يأتي القرار الأميركي في وقتٍ حساس للغاية، حيث لا تزال الحرب في أوكرانيا مستعرة، وتتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، وتستمر الصين في تعزيز نفوذها في المحيطين الهندي والهادئ. هذا التوقيت يطرح تساؤلات حول ما إذا كانت واشنطن قادرة على الحفاظ على التزاماتها في أكثر من جبهة في آنٍ واحد.
القرار يُشكل أيضاً اختباراً لثقة الحلفاء الأوروبيين في التزام الولايات المتحدة. فبينما تؤكد واشنطن أن التعديل لا يمس جوهر العلاقة، إلا أن تكرار مثل هذه الخطوات قد يؤدي إلى تآكل الثقة، ويدفع بعض الدول إلى البحث عن بدائل أمنية، سواء عبر تعزيز قدراتها الذاتية أو التقارب مع قوى أخرى.

الركيزة الدفاعية الأوروبية

لطالما شكّلت العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا حجر الزاوية في النظام الأمني العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أن التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وتزايد النزعة الانعزالية في السياسات الأميركية، تدفع أوروبا إلى إعادة التفكير في مدى استدامة هذا الاعتماد. فمع كل قرار أميركي يُنظر إليه على أنه تقليص للوجود أو الالتزام، تتعزز الدعوات داخل الاتحاد الأوروبي لتقوية «الركيزة الدفاعية الأوروبية» المستقلة، سواء عبر تعزيز التعاون العسكري بين الدول الأعضاء أو تطوير صناعات دفاعية محلية تقلل من التبعية التكنولوجية للولايات المتحدة.

التحديات أمام بناء استقلالية دفاعية أوروبية

رغم التوجهات السياسية نحو تعزيز الاستقلالية الدفاعية، تواجه أوروبا تحديات كبيرة في هذا المسار. فالتفاوت في القدرات العسكرية بين الدول الأعضاء، والانقسامات السياسية حول أولويات الأمن، إضافة إلى الاعتماد العميق على البنية التحتية الأميركية في مجالات مثل الاستخبارات والقيادة والسيطرة، تجعل من الصعب تحقيق استقلالية كاملة في المدى القريب. ومع ذلك، فإن القرارات الأميركية الأخيرة قد تكون بمثابة «صدمة محفّزة» تدفع أوروبا إلى تسريع خطواتها نحو بناء منظومة دفاعية أكثر تماسكاً وفاعلية.

بين الانسحاب وإعادة التموضع

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن قرار الولايات المتحدة خفض وجودها العسكري في أوروبا لا يُمثل انسحاباً كاملاً، بل هو جزء من إعادة تموضع أوسع في إطار استراتيجية أميركية جديدة. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تحمل في طياتها رسائل سياسية وعسكرية لا يمكن تجاهلها، سواء من قبل الحلفاء الأوروبيين أو الخصوم الجيوسياسيين.
فمن جهة، تؤكد واشنطن أنها لا تزال ملتزمة بأمن أوروبا، وأن التعديل في الانتشار لا يمس جوهر العلاقة مع الناتو. ومن جهةٍ أخرى، يفرض هذا القرار على أوروبا تحديات جديدة تتعلق بقدرتها على سد الفراغ، وتطوير منظومة دفاعية مستقلة وفعالة.
في عالم يتغير بسرعة، حيث تتعدد مراكز القوة وتتشابك التهديدات، لم يعد بالإمكان الاعتماد على مظلة واحدة للحماية. بل بات من الضروري بناء شراكات مرنة، واستراتيجيات متعددة الأبعاد، تضمن الأمن والاستقرار دون الارتهان الكامل لأي طرف. وبينما تواصل الولايات المتحدة إعادة ترتيب أولوياتها، فإن أوروبا أمام لحظة تاريخية لإعادة تعريف دورها في النظام الدولي، ليس فقط كحليف، بل كفاعل مستقل قادر على حماية مصالحه وصون أمنه.

أفغانستان وباكستان.. وقف إطلاق النار بشكل مؤقت

أعلنت وزارة الخارجية التركية، مساء يوم الخميس، أنّ أفغانستان وباكستان ستستأنفان مفاوضات السلام في اسطنبول في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني، وتوافقتا على استمرار وقف إطلاق النار حتى التاريخ المذكور.
وقالت الوزارة، في بيانٍ، إنّ «جميع الأطراف توافقوا على استمرار وقف إطلاق النار. وسيتم درس تفاصيل تنفيذه في اجتماع عالي المستوى في اسطنبول في السادس من أكتوبر /تشرين الثاني ٢٠٢٥».
من جهتها، أعلنت وزارة الخارجية القطرية أنّها عقدت «مع تركيا وأفغانستان وباكستان اجتماعات في اسطنبول، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ أكتوبر /تشرين الأوّل ، بهدف ترسيخ وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه أفغانستان وباكستان في الدوحة يومي ١٨ و١٩ أكتوبر /تشرين الأوّل الحالي بوساطة قطر وتركيا».
وأشارت إلى أنّ جميع الأطراف اتفقت، في الاجتماع، «على استمرار وقف إطلاق النار، وستناقش وتُتخذ قرارات بشأن آليات التنفيذ الإضافية في اجتماع على مستوى كبار المسؤولين في اسطنبول، يوم ٦ /نوفمبر تشرين الثاني».
وأفادت الخارجية القطرية بأنّ «جميع الأطراف اتفقت على وضع آلية للرصد والتحقق، تضمن الحفاظ على السلام وفرض عقوبات على الطرف المخالف».
وأعربت «عن تقدير قطر لتركيا على استضافتها لهذه الاجتماعات وجهودها الفاعلة لترسيخ وقف إطلاق النار عبر المسارات الدبلوماسية».
وقبل أسبوعين، وقعت مواجهات واسعة بين البلدين بعدما هاجمت حكومة طالبان موقعاً حدودياً باكستانياً، ردّاً على انفجارات هزّت كابول، قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطر

مادورو يطلب سحب الجنسية من كل شخص يناصر غزواً أجنبياً

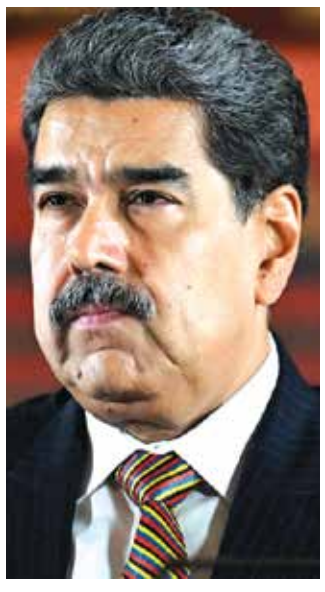

طلب الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، من السلطات القضائية سحب الجنسية من كل شخص يدعو إلى غزو أجنبي للبلاد، فيما تنشر الولايات المتحدة قوات عسكرية في البحر الكاريبي تثير تنديده.
وطلب مادورو من السلطات القضائية أيضاً سحب الجنسية من المعارض ليوبولدو لوبيز لهذا السبب.
وقال مادورو في احتفال رسمي أمس: «قدمت إلى المحكمة العليا طلباً دستورياً (..) ليصبح ممكناً سحب الجنسية من الخونة الذين يؤيدون غزو جيش أجنبي لفنزويلا»، متهماً المعارض ليونالدو لوبيز بتشجيع غزو عسكري أميركي، فيما لم يُصدر القضاء أي حُكم بهذا الشأن بعد.